أهم نقاط ضريبة الدخل على الشركات في الإمارات

نظام ضريبي حديث يعزز التنافسية الاقتصادية ويدعم نمو الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة

توبرسنت للاستشارات المالية والخدمات الضريبية

ما هي ضريبة الشركات في الإمارات؟

تعتبر ضريبة دخل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة ضريبة مباشرة تُفرض على صافي دخل أو أرباح الشركات التي تمارس أنشطة تجارية في الدولة. وقد أصدرت الحكومة الإماراتية المرسوم الاتحادي رقم 60 لسنة 2023 الذي ينظم هذه الضريبة، وبدأ تطبيقها رسمياً من 1 يونيو 2023.

تهدف هذه الضريبة إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية للدولة، أهمها:

- تعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي رائد للأعمال والاستثمار
- تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية
- الامتثال للمعايير الدولية للشفافية المالية والضريبية
- تحفيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل
- تمويل المشاريع الحكومية والخدمات العامة التي تعود بالنفع على المجتمع

وتعتبر هذه الضريبة جزءاً من منظومة ضريبية متكاملة تشمل ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، مع الحفاظ على عدم وجود ضريبة على دخل الأفراد، مما يجعل الإمارات من أكثر البيئات الضريبية تنافسية على مستوى العالم.

تم تصميم نظام ضريبة الشركات في الإمارات بعد دراسة مستفيضة لأفضل الممارسات العالمية، مع مراعاة خصوصية البيئة الاقتصادية المحلية والإقليمية. ويعد هذا النظام الضريبي من أكثر الأنظمة تنافسية على مستوى العالم، مما يعزز من جاذبية الإمارات للاستثمارات الأجنبية.

نسب ضريبة الشركات في الإمارات

0%

على الدخل حتى 375,000 درهم

تطبق نسبة صفر بالمائة على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 375,000 درهم إماراتي، وهو ما يشكل دعماً كبيراً للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ويساهم في تحفيز ريادة الأعمال والابتكار في السوق المحلي.

9%

على الدخل فوق 375,000 درهم

تطبق نسبة 9% على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375,000 درهم إماراتي. وتعتبر هذه النسبة من أقل النسب الضريبية على مستوى العالم، مما يعزز تنافسية بيئة الأعمال في الإمارات ويشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

15%

للشركات متعددة الجنسيات

تخضع الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة التي تزيد إيراداتها السنوية عن 750 مليون يورو (حوالي 3.15 مليار درهم إماراتي) لنسبة ضريبية مختلفة وفقاً للمعايير الدولية وإطار عمل الركيزة الثانية للمنظمة العالمية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

تتميز هيكلية الضريبة في الإمارات بالتدرج والمرونة، حيث تأخذ في الاعتبار حجم الشركات وقدرتها المالية. ويعتبر حد الإعفاء البالغ 375,000 درهم إماراتي من أهم المميزات التي تدعم نمو الشركات الناشئة والصغيرة خلال المراحل الأولى من تأسيسها. كما أن النسبة الضريبية العامة البالغة 9% تظل تنافسية مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتراوح في معظم الدول المتقدمة بين 15% و35%.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب قد تخضع للتعديل وفقاً للسياسات الاقتصادية المستقبلية للدولة، ولكن الحكومة الإماراتية أكدت التزامها بالحفاظ على بيئة ضريبية تنافسية ومستقرة تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

نطاق تطبيق الضريبة

الشركات المحلية

جميع الشركات والمؤسسات المسجلة في الإمارات والتي تمارس أنشطة تجارية أو صناعية أو مهنية برخصة من السلطات المختصة، سواء كانت شركات ذات مسؤولية محدودة، مساهمة عامة أو خاصة.

الأعمال الفردية

الأفراد الذين يمارسون أنشطة تجارية أو مهنية بصفتهم الشخصية ولديهم رخصة تجارية أو مهنية، بما في ذلك أصحاب المشاريع الفردية والعاملين لحسابهم الخاص والمستشارين المستقلين.

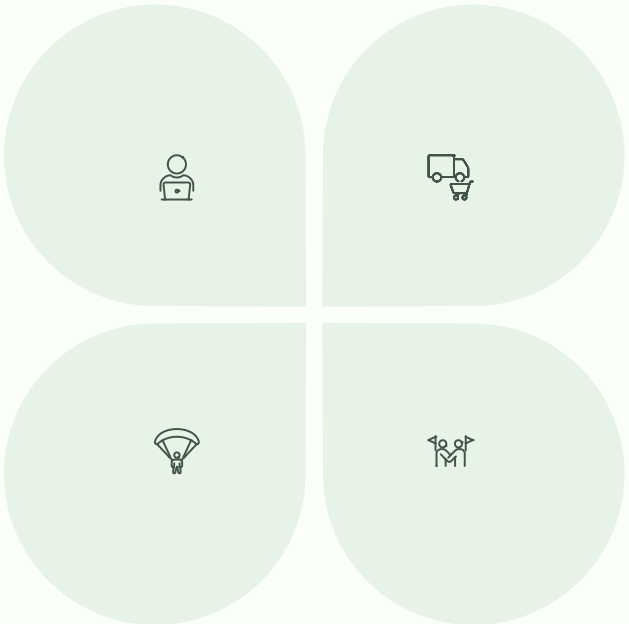

الشركات الأجنبية

الشركات الأجنبية التي لديها منشأة دائمة في الإمارات، سواء كانت فروعاً أو مكاتب تمثيلية أو وكلاء، والتي تحقق دخلاً من مصادر داخل الدولة وفقاً للتعريفات الواردة في القانون.

شركات المناطق الحرة

الشركات المسجلة في المناطق الحرة الإماراتية، مع وجود معاملة خاصة للشركات المؤهلة التي تستوفي شروطاً محددة تتعلق بحجم النشاط والامتثال للمعايير الدولية للشفافية.

يشمل نطاق تطبيق ضريبة الشركات في الإمارات جميع أنواع الكيانات التجارية والمهنية، مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية للدولة والتزاماتها الدولية. ويتم تحديد الخضوع للضريبة بناءً على مفهوم "الإقامة الضريبية" الذي يعتمد على مكان التأسيس أو الإدارة الفعلية للشركة.

وتطبق الضريبة على الدخل العالمي للشركات المقيمة في الإمارات، بينما تفرض على الشركات غير المقيمة فقط على الدخل المتحقق من مصادر داخل الدولة. كما يتم تطبيق قواعد خاصة على الدخل المتأتي من المعاملات الدولية وفقاً لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي أبرمتها الدولة مع الدول الأخرى.

الاستثناءات الرئيسية من ضريبة الشركات

أنشطة الموارد الطبيعية

تخضع أنشطة استخراج الموارد الطبيعية (النفط والغاز والمعادن) لضريبة محلية على مستوى الإمارة المعنية، وليس للضريبة الاتحادية. هذا يعكس أهمية هذا القطاع الحيوي للاقتصاد المحلي ويحترم خصوصية كل إمارة في إدارة مواردها الطبيعية.

أرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية

الأرباح الموزعة من الشركات المقيمة في الإمارات، وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأسهم في الشركات المؤهلة، معفاة من الضريبة بشروط محددة. هذا يشجع على الاستثمار في أسواق المال المحلية ويمنع الازدواج الضريبي.

المعاملات ضمن المجموعة الضريبية

المعاملات التي تتم بين شركات ضمن نفس المجموعة الضريبية معفاة من الضريبة، شريطة استيفاء معايير محددة تتعلق بنسبة الملكية والسيطرة. هذا يسمح للمجموعات التجارية بإدارة عملياتها بكفاءة دون عبء ضريبي إضافي على المعاملات الداخلية.

استثناءات أخرى مهمة:

- دخل الاستثمارات الأجنبية المؤهلة للشركات المقيمة في الإمارات (وفق شروط محددة)
- دخل الفوائد والتمويل الإسلامي المستلم من قبل المؤسسات المالية المرخصة
- أرباح عمليات إعادة التأمين للمخاطر خارج الدولة
- دخل صناديق التقاعد والاستثمار المؤهلة
- دخل المنظمات غير الربحية المعتمدة من الحكومة
- دخل الهيئات والمؤسسات العامة الحكومية (بشروط)
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المرتبطة بالنشاط التجاري
- دخل الشركات المملوكة بالكامل للحكومة والمدرجة في القرارات الوزارية

هذه الاستثناءات تعكس رؤية استراتيجية لتشجيع قطاعات معينة وتعزيز التنويع الاقتصادي، مع الحفاظ على جاذبية الإمارات كمركز مالي واستثماري عالمي. وتخضع هذه الاستثناءات لمراجعة دورية من قبل السلطات الضريبية لضمان تحقيقها للأهداف المرجوة.

تعريف الأشخاص الخاضعين للضريبة

الأشخاص الاعتباريون

وتشمل جميع الكيانات القانونية المنشأة أو المسجلة في الإمارات أو الخارج، مثل:

- الشركات ذات المسؤولية المحدودة (ش.ذ.م.م)
- شركات المساهمة العامة والخاصة
- المؤسسات الفردية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة
- فروع الشركات الأجنبية العاملة في الإمارات
- الشركات القابضة والاستثمارية
- شركات الشخص الواحد

الأشخاص الطبيعيون

الأفراد الذين يمارسون أنشطة تجارية أو مهنية في الإمارات بصفتهم الشخصية، مثل:

- أصحاب المشاريع الفردية والتجار المنفردين
- المهنيين المستقلين مثل المحامين والمهندسين
- الاستشاريين والخبراء العاملين لحسابهم الخاص
- وكلاء العمولة والوسطاء المستقلين
- المستثمرين الأفراد الذين يديرون استثمارات تجارية متعددة

حالات خاصة:

الائتلافات المشتركة

تعامل الائتلافات المشتركة (Joint Ventures) بشكل شفاف ضريبياً، حيث يخضع الشركاء للضريبة كل حسب حصته في النتائج المالية للائتلاف، ما لم يتم تسجيل الائتلاف كشركة منفصلة.

الشركات التضامنية

يعامل الشركاء المتضامنون كأشخاص خاضعين للضريبة بشكل منفصل، مع توزيع الدخل الخاضع للضريبة حسب نسب الملكية المتفق عليها في عقد الشراكة.

الكيانات الأجنبية

تخضع للضريبة على الدخل المتأتي من مصادر في الإمارات من خلال منشأة دائمة، أو من خلال الدخل الذي له مصدر في الدولة وفق التعريفات المحددة في القانون.

تعتبر تحديد صفة "الشخص الخاضع للضريبة" من الخطوات الأساسية في تطبيق نظام ضريبة الشركات، حيث يترتب على ذلك التزامات محددة تتعلق بالتسجيل وتقديم الإقرارات وسداد الضريبة المستحقة. ويتم تحديد هذه الصفة بناءً على الشكل القانوني للكيان وطبيعة النشاط الممارس ومدى استيفائه لمعايير الإقامة الضريبية في الدولة.

التزامات الشركات في ضريبة الدخل

1 التسجيل الضريبي

يجب على الأشخاص الخاضعين للضريبة التسجيل لدى الهيئة الاتحادية للضرائب والحصول على رقم التسجيل الضريبي (TRN) خلال فترة محددة من بدء النشاط أو تحقق شروط الخضوع للضريبة. تختلف مواعيد التسجيل حسب حجم الشركة وإيراداتها السنوية:

- الشركات الكبيرة (إيرادات تتجاوز 1 مليون درهم): يجب التسجيل قبل 31 مايو 2023
- الشركات الأخرى: يجب التسجيل قبل 30 نوفمبر 2023 أو خلال 3 أشهر من تأسيس الشركة

2 الإقرارات والسجلات الضريبية

يلتزم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتقديم الإقرارات الضريبية السنوية في المواعيد المحددة، وتتضمن هذه الإقرارات:

- تفاصيل الإيرادات والمصروفات والدخل الخاضع للضريبة
- الإعفاءات والخصومات المطالب بها
- حساب الضريبة المستحقة
- معلومات عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

كما يجب الاحتفاظ بالسجلات والمستندات المالية لمدة لا تقل عن 7 سنوات من نهاية الفترة الضريبية المعنية.

3 الامتثال لمعايير الشفافية الدولية

تلتزم الشركات، وخاصة متعددة الجنسيات منها، بالامتثال للمعايير الدولية للشفافية ومكافحة تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح (BEPS)، بما في ذلك:

- تقديم تقارير خاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تسعير المعاملات)
- تقديم التقارير المالية الموحدة للمجموعات متعددة الجنسيات
- الامتثال لقواعد الشركة الأجنبية المسيطر عليها (CFC Rules)
- الالتزام بالحد الأدنى للضريبة العالمية وفق إطار عمل الركيزة الثانية

تعتبر هذه الالتزامات جزءاً أساسياً من النظام الضريبي في الإمارات، وتهدف إلى ضمان الامتثال الضريبي والشفافية في المعاملات التجارية. وتتطلب هذه الالتزامات من الشركات تبني أنظمة محاسبية متطورة وإجراءات داخلية فعالة لضمان دقة البيانات المالية والضريبية المقدمة للهيئة الاتحادية للضرائب.

كما يمكن للشركات الاستفادة من خدمات الاستشارات الضريبية المتخصصة لضمان الامتثال الأمثل للمتطلبات الضريبية وتجنب المخالفات والغرامات التي قد تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية.

الحوافز والتسهيلات الضريبية

إعفاءات للشركات الناشئة والصغيرة

تطبيق نسبة 0% على الدخل الخاضع للضريبة حتى 375,000 درهم إماراتي، مما يوفر دعماً كبيراً للشركات الناشئة والصغيرة خلال مراحل النمو الأولية. هذا الإعفاء يساعد هذه الشركات على بناء قدراتها المالية وإعادة استثمار أرباحها لتعزيز النمو والتوسع.

حوافز في المناطق الحرة

استمرار الحوافز الضريبية في المناطق الحرة للشركات المؤهلة التي تستوفي الشروط المحددة، بما في ذلك:

- الالتزام بمعايير الجوهر الاقتصادي (Economic Substance)
- عدم ممارسة أنشطة في البر الرئيسي للإمارات
- الاحتفاظ بمعلومات ملكية المستفيد الحقيقي
- الامتثال للمعايير الدولية للشفافية المالية

وتشمل هذه الحوافز إعفاءات من ضريبة الشركات لفترات تصل إلى 50 عاماً في بعض المناطق الحرة، مع إمكانية تجديدها.

شبكة اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

أبرمت الإمارات اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي مع أكثر من 100 دولة حول العالم، توفر مزايا مهمة للمستثمرين مثل:

- تخفيض نسب الضرائب المقتطعة عند المنبع على توزيعات الأرباح والفوائد والإتاوات
- آليات تسوية المنازعات الضريبية
- توضيح قواعد الإقامة الضريبية ومنع التهرب الضريبي
- تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية

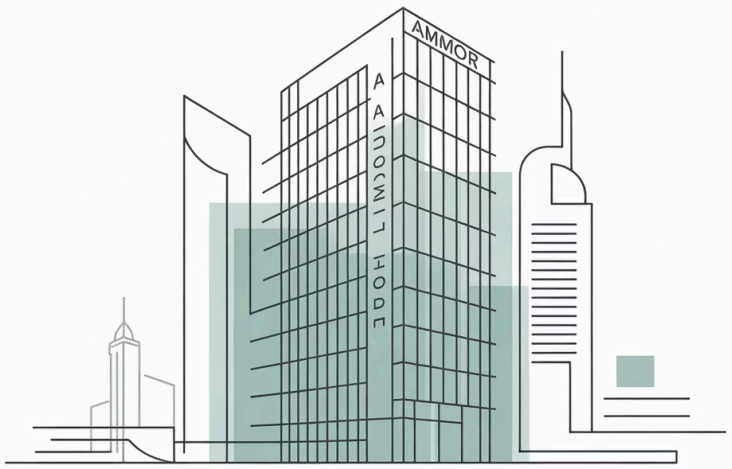

حوافز ضريبية إضافية:

- خصومات للاستثمار في البحث والتطوير والابتكار بنسبة تصل إلى 120% من المصروفات المؤهلة
- إعفاءات خاصة للشركات العاملة في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة والأمن الغذائي
- ترحيل الخسائر الضريبية لمدة تصل إلى 10 سنوات
- إعفاءات لإعادة الهيكلة وعمليات الاندماج والاستحواذ المؤهلة
- إعفاءات للمنظمات غير الربحية المعتمدة من الحكومة

تشكل هذه الحوافز جزءاً من استراتيجية متكاملة لتعزيز تنافسية البيئة الضريبية في الإمارات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة.

العقوبات والمخاطر في حالة عدم الالتزام

10,000

درهم غرامة عدم التسجيل

تفرض الهيئة الاتحادية للضرائب غرامة قدرها 10,000 درهم إماراتي على عدم التسجيل في نظام ضريبة الشركات خلال المهلة المحددة، مع إمكانية فرض غرامات إضافية عن كل يوم تأخير بعد الإنذار.

20,000

درهم غرامة عدم تقديم الإقرار

تصل الغرامة على عدم تقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد إلى 20,000 درهم إماراتي، مع غرامات إضافية عن التأخير تتراوح بين 1,000 و2,000 درهم عن كل شهر تأخير بعد تاريخ الاستحقاق.

30%

غرامة التأخير في السداد

تفرض غرامة عدم سداد الضريبة المستحقة في الموعد المحدد بنسبة 1% عن كل شهر تأخير من اليوم التالي لتاريخ الاستحقاق، بحد أقصى 30% من قيمة الضريبة غير المسددة.

المخاطر الإضافية لعدم الالتزام:

مخاطر قانونية

- المسؤولية الجنائية في حالات التهرب الضريبي المتعمد
- فرض عقوبات جنائية تشمل الحبس والغرامات المالية الكبيرة
- إمكانية تجميد الحسابات المصرفية للشركة
- التدقيق المكثف من الهيئة الاتحادية للضرائب

مخاطر تجارية

- التأثير السلبي على سمعة الشركة في السوق
- صعوبة في الحصول على تمويل من البنوك والمؤسسات المالية
- عقبات في توسيع النشاط وفتح فروع جديدة
- صعوبات في جذب المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين

مخاطر تشغيلية

- تعطيل العمليات التجارية بسبب النزاعات الضريبية
- صعوبة في تجديد التراخيص والتصاريح التجارية
- عوائق في المشاركة في المناقصات والمشاريع الحكومية
- زيادة تكاليف الامتثال الضريبي في المستقبل

تشكل هذه العقوبات والمخاطر حافزاً قوياً للشركات للالتزام بالمتطلبات الضريبية في الوقت المناسب. وتؤكد الهيئة الاتحادية للضرائب على أهمية الالتزام الطوعي من جانب دافعي الضرائب، مع التأكيد على أن الهدف الأساسي من العقوبات هو تشجيع الامتثال وليس جمع الإيرادات من الغرامات.

لذلك، من الضروري للشركات العاملة في الإمارات فهم التزاماتها الضريبية بشكل دقيق والاستعانة بخبراء متخصصين لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات الضريبية وتجنب هذه العقوبات والمخاطر.

خلاصة وتوصيات

نظام ضريبي تنافسي وشفاف

يمثل نظام ضريبة الشركات في الإمارات خطوة مهمة نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي وتنويع مصادر الدخل الوطني. ويتميز هذا النظام بالشفافية والوضوح، مع معدلات ضريبية تنافسية على المستوى العالمي، وحوافز سخية للشركات الناشئة والصغيرة.

الفهم الدقيق أساس الامتثال

يعد الفهم الدقيق للنسب الضريبية والاستثناءات والالتزامات ضرورياً لتجنب المخاطر والعقوبات المترتبة على عدم الامتثال. وينبغي على الشركات متابعة التحديثات والتعديلات التي تطرأ على النظام الضريبي باستمرار، والاستعداد المبكر للوفاء بالالتزامات الضريبية في مواعيدها المحددة.

التسجيل الضريبي المبكر

ينبغي على الشركات المبادرة بالتسجيل في نظام ضريبة الشركات في أقرب وقت ممكن، حتى لو كانت ضمن فئة الإعفاء، لتجنب الغرامات وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية.

الاحتفاظ بسجلات دقيقة

ضرورة الاحتفاظ بسجلات محاسبية دقيقة ومنظمة تتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة، والتأكد من توثيق جميع المعاملات التجارية بشكل سليم.

الاستعانة بخبراء متخصصين

استشارة خبراء متخصصين في الضرائب، مثل "توبرسنت للاستشارات المالية والخدمات الضريبية"، لضمان الامتثال الأمثل للمتطلبات الضريبية، والاستفادة القصوى من الإعفاءات والحوافز المتاحة.

التخطيط الضريبي الاستراتيجي

تبني استراتيجية ضريبية متكاملة تتوافق مع خطط النمو والتوسع للشركة، مع مراعاة الجوانب الضريبية في اتخاذ القرارات التجارية الرئيسية.

إن نجاح تطبيق نظام ضريبة الشركات في الإمارات يعتمد بشكل كبير على الشراكة الفعالة بين القطاع الخاص والهيئة الاتحادية للضرائب، والتزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات في مجال الامتثال الضريبي والحوكمة المؤسسية.

نحن في "توبرسنت للاستشارات المالية والخدمات الضريبية" نلتزم بتقديم أفضل الحلول والاستشارات الضريبية المتخصصة لمساعدة عملائنا على تحقيق أقصى استفادة من النظام الضريبي في الإمارات، وضمان امتثالهم الكامل للمتطلبات القانونية، مع الحفاظ على كفاءة عملياتهم التجارية وتعزيز قدرتهم التنافسية في السوق.